مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH

مقالة بحثية

خطاب جيه دي فانس تجاه إيران وإسرائيل

تحوّل في الاستراتيجية الأمريكية أم إعادة تشكيل للتوازنات الدولية؟

أ.م.د حسين محمد علي كشكول
جامعة وارث الأنبياء (ع)
رئيس قسم الاعلام الرقمي

م.د. حازم فاضل عباس أبو صخر
جامعة وارث الأنبياء (ع)
كلية الاعلام

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
معرف المؤسسة الرقمي على منصة NAAN ARKs 42417

خلاصة الورقة

- خطاب فانس تجاه إسرائيل لا يعكس قطيعة مع التحالف الأمريكي–الإسرائيلي، بل «إعادة تعريف لحدود الشراكة» مع تأكيد استقلال القرار الأمريكي عن الحسابات الإسرائيلية.
- خطاب فانس تجاه إيران يجمع بين الردع والضغط الاقتصادي والتفاوض «من موقع القوة»، وهو ما تصفه الدراسة بـ«إدارة التصعيد» لا «التهدئة» بمعناها التقليدي.
- ربط فانس التعامل مع إيران بأمن مضيق هرمز وحرية الملاحة، موسّعًا تعريف المصلحة الأمريكية إلى ما هو أبعد من الملف النووي وحده.
- تخلص الدراسة إلى أن خطاب فانس يمثل «إعادة تموضع استراتيجية» داخل الاستراتيجية الأمريكية القائمة، أكثر من كونه قطيعة معها أو تحولًا جذريًا فيها.

المقدمة

تشهد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال المرحلة الراهنة إعادة ترتيب لعدد من أولوياتها الاستراتيجية، في ظل تداخل الاعتبارات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية في إدارة الصراع مع إيران، بالتوازي مع إعادة اختبار طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن وتل أبيب.

ولا يبدو هذا التغير في أدوات السياسة الأمريكية منفصلًا عن محاولة إدارة تداعيات المواجهة مع إيران، ولا عن المصالح المرتبطة بأمن الطاقة وحرية الملاحة في الممرات البحرية الحيوية، ولا سيما مضيق هرمز، فضلًا عن الحفاظ على موقع الولايات المتحدة بوصفها القوة الأكثر تأثيرًا في صياغة التوازنات الإقليمية.

وفي هذا السياق، برز نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس بوصفه أحد الأصوات البارزة داخل إدارة الرئيس دونالد ترامب في التعبير عن رؤية تجمع بين استخدام أدوات الضغط والردع من جهة، وإبقاء المجال مفتوحًا أمام التفاوض والدبلوماسية من جهة أخرى. وتكتسب مواقف فانس

أهمية تحليلية لا بسبب موقعه الرسمي فحسب، وإنما لأن تصريحاته تناولت في الوقت ذاته العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، وطبيعة التعامل مع إيران، وحدود استخدام القوة العسكرية، وشروط التفاوض، ومستقبل العقوبات، وأمن الملاحة الدولية.

وتكشف تصريحات فانس عن مفارقة مركزية في مقاربة الإدارة الأمريكية لإيران، إذ يجمع الخطاب بين التأكيد على منع إيران من استعادة قدراتها النووية والعسكرية، والاحتفاظ بخيارات الضغط الاقتصادي والعسكري، وبين التأكيد على أهمية المسار التفاوضي ورفض الحرب المفتوحة أو التدخل العسكري الهادف إلى تغيير النظام.

ففي نهاية حزيران- يونيو، أكد فانس أن المسار التفاوضي مع إيران ينبغي أن يستمر وفق التزامات يمكن التحقق منها، وأن إزالة البرنامج النووي الإيراني يجب أن تخضع لعمليات تفتيش مستمرة، في حين طرح خيارين أمام واشنطن:

السعي إلى اتفاق طويل الأمد مشروط بتغيير السلوك الإيراني، أو تثبيت المكاسب التي تحققت.

وتتضح هذه الثنائية بصورة أكبر في المواقف اللاحقة؛ فقد أكد فانس في منتصف تموز/يوليو أن الصراع المرتبط بمضيق هرمز لا يمكن حله إلا بالدبلوماسية، وانتقد من يرى أن التعامل مع إيران يجب أن يقتصر على القوة العسكرية، مشددًا في الوقت نفسه على أن الولايات المتحدة تستطيع قصف القدرات الإيرانية وتدمير جزء منها، لكن ذلك لا يحل مشكلة الملاحة في المضيق. كما أعلن أن الأولوية الاستراتيجية الأمريكية تتمثل في إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا وضمان التدفق الحر لإمدادات النفط والغاز العالمية، وربط ذلك بنهاية مرحلة التدخلات العسكرية الواسعة وتغيير الأنظمة بالقوة.

أما تجاه إسرائيل، فتشير تصريحات فانس إلى وجود محاولة لتمييز الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل عن القبول غير المشروط بجميع خيارات حكومتها. فقد أكد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لكنه ربط ذلك باحترام عملية السلام، كما أشار إلى وجود خلافات بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن كيفية إنهاء الحرب مع إيران. والأكثر دلالة أن فانس دعا القادة الأمريكيين إلى التحرك انطلاقًا من المصلحة الأمريكية لا من مصلحة دولة أخرى، وانتقد الخلط

بين انتقاد سياسات الحكومة الإسرائيلية وبين معاداة السامية، كما أشار إلى أن بعض داعمي إسرائيل لا يميزون بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية.

ولا يعني ذلك، بالضرورة، أن الخطاب الأمريكي يتجه نحو فك الارتباط مع إسرائيل، ففانس أكد في الوقت نفسه أن إسرائيل تمتلك حق الدفاع عن نفسها، وأن الولايات المتحدة تظل حليفًا قويًا لها، كما ذكّر بأن جزءًا كبيرًا من الأسلحة التي ساعدت إسرائيل خلال المواجهة الأخيرة صُنع ومُوّل في الولايات المتحدة. وعليه، فإن المسألة لا تبدو انتقالًا بسيطًا من التحالف إلى القطيعة، وإنما إعادة رسم للحدود التي تتحرك ضمنها الشراكة الأمريكية الإسرائيلية.

من هنا، لا تنطلق الدراسة من افتراض أن خطاب فانس يمثل تحولًا استراتيجيًا أمريكيًا مكتملًا، وإنما تتعامل معه بوصفه مؤشرًا يستحق الاختبار، فالتغير في الخطاب السياسي لا يكفي وحده لإثبات تغير الاستراتيجية، إذ قد يكون الخطاب أداة تفاوضية لإدارة الخصوم والحلفاء، أو وسيلة لإعادة توزيع الأدوار والضغوط، أو تعبيرًا عن إعادة ترتيب الأولويات داخل الاستراتيجية القائمة.

وعليه، تسعى الدراسة إلى تحليل خطاب جيه دي فانس تجاه إيران وإسرائيل من خلال محورين مترابطين: يبحث الأول في طبيعة العلاقة التي يرسمها فانس بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وما إذا كانت تصريحاته تشير إلى إعادة تعريف للشراكة أم استمرار للالتزام التقليدي بها.

بينما يبحث الثاني في مقاربته لإيران، وما إذا كان الجمع بين الضغط العسكري والاقتصادي والدبلوماسي يعكس إدارة للتصعيد وإبقاء باب التفاوض مفتوحًا، أم يستهدف إعادة تثبيت شروط المواجهة والمكاسب الأمريكية.

وتقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن خطاب فانس لا يعكس بالضرورة انتقالًا أمريكيًا من سياسة المواجهة إلى سياسة التهدئة، أو من الالتزام بإسرائيل إلى فك الارتباط بها، وإنما قد يعكس إعادة تموضع أكثر دقة تقوم على إعادة تعريف حدود الشراكة مع إسرائيل، وإعادة إدارة المواجهة مع إيران بما يحقق الأهداف الأمريكية مع تقليل كلفة الحرب المفتوحة. ومن ثم فإن تحديد طبيعة هذا التحول يتطلب قراءة الخطاب ضمن سياقه السياسي والاستراتيجي، ومقارنته بالممارسة السياسية الفعلية للولايات المتحدة.

خطاب فانس لا يعكس بالضرورة انتقالًا أمريكيًا من سياسة المواجهة إلى سياسة التهدئة، أو من الالتزام بإسرائيل إلى فك الارتباط بها

المحور الأول: خطاب فانس تجاه إسرائيل: إعادة تعريف الشراكة أم استمرار الالتزام؟

لا يظهر موقف جيه دي فانس من إسرائيل في صورة قطيعة مع التحالف الأمريكي–الإسرائيلي، وإنما يتخذ شكلًا أكثر تعقيدًا يجمع بين تأكيد الالتزام بأمن إسرائيل، وبين التشديد على أن هذا الالتزام لا يعني تطابق المصالح الأمريكية والإسرائيلية في جميع الملفات، وتكمن أهمية هذا الاتجاه في أنه ينقل النقاش من سؤال استمرار التحالف إلى سؤال أكثر دقة يتعلق بحدود استقلال القرار الأمريكي داخل هذا التحالف.

ففي أحد تصريحاته، أكد فانس أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، لكنه أضاف أن عليها في الوقت ذاته احترام عملية السلام، وهو ما يكشف عن محاولة للجمع بين مبدأ الدعم الأمني لإسرائيل وبين إخضاع استخدام القوة لاعتبارات سياسية ودبلوماسية أوسع. كما أوضح أن عملية السلام القائمة تصب في مصلحة إسرائيل والمنطقة، بما يوحي بأن الولايات المتحدة لا تنظر إلى العمل العسكري الإسرائيلي بوصفه أداة منفصلة عن حساباتها المتعلقة بالاستقرار الإقليمي.

ويصبح هذا التوجه أكثر وضوحًا عند تناول فانس للعمليات الإسرائيلية في لبنان، إذ أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في أكثر من مناسبة قريبة من إنجاز تفاهمات قبل أن تقوم إسرائيل بقصف مواقع في لبنان، كما وصف سقوط مدنيين في انفجار بمنطقة مأهولة في بيروت بأنه أمر غير مقبول، وأشار إلى أن واشنطن طالبت بتنسيق أوثق مع إسرائيل لتجنب تكرار مثل هذه الأحداث.

وتكشف هذه المواقف عن وجود حدٍّ فاصل بين الدعم الأمريكي لإسرائيل وبين تأييد كل خياراتها العسكرية، ففانس لا ينفي حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنه يربط هذا الحق بمجموعة من

القيود السياسية والإنسانية والاستراتيجية وبذلك يتحول مفهوم الدعم من تأييد مطلق للسلوك الإسرائيلي إلى دعم مشروط بمدى انسجام هذا السلوك مع الأهداف التي تحددها الإدارة الأمريكية.

وتتضح دلالة هذا التحول بصورة أكبر في حديث فانس عن العلاقة بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية. فقد رفض اعتبار كل انتقاد لقرارات وسياسات نتنياهو شكلًا من أشكال معاداة السامية، وحذر من وصف كل انتقاد للحكومة الإسرائيلية بأنه كراهية لليهود، ثم ذهب إلى القول إن بعض داعمي إسرائيل لا يميزون بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية.

وهذه النقطة تمثل أحد أكثر عناصر خطاب فانس أهمية من الناحية الاستراتيجية، لأنها تضع مفهوم (المصلحة الأمريكية) في مواجهة احتمال اندماجه مع (المصلحة الإسرائيلية)، فالمسألة، وفق هذا الخطاب، ليست التخلي عن إسرائيل، وإنما رفض أن تتحول الشراكة إلى تطابق كامل في تحديد الأولويات، وبذلك يحاول الخطاب إعادة إنتاج العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية على أساس الشراكة الاستراتيجية مع الإبقاء على مساحة مستقلة لصانع القرار الأمريكي.

ويؤكد فانس، في المقابل استمرار عناصر أساسية من الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل فقد صرح بأن الرئيس ترامب لا يسلب إسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، كما وصف الولايات المتحدة بأنها الحليف القوي الوحيد المتبقي لإسرائيل، وذكّر أعضاء الحكومة الإسرائيلية بأن جزءًا كبيرًا من الأسلحة التي حمت إسرائيل خلال الأشهر السابقة كان أمريكي الصنع والتمويل.

ومن ثم، فإن قراءة خطاب فانس لا تدعم بصورة مباشرة فرضية (فك الارتباط) الأمريكي بإسرائيل، بقدر ما تدعم فرضية (إعادة تعريف حدود الشراكة)، فالالتزام الأمني مستمر، لكن هامش الاعتراض على بعض الخيارات الإسرائيلية أصبح أكثر وضوحًا في الخطاب، كما أن التأكيد على أولوية المصلحة الأمريكية يشير إلى محاولة لإعادة ضبط العلاقة بحيث لا يصبح الخيار الإسرائيلي محددًا تلقائيًا للقرار الأمريكي.

وتكتسب هذه المسألة أهمية أكبر عندما نربطها بالموقف من الحرب مع إيران فقد أكد فانس أن الرئيس ترامب لديه خلافات مع نتنياهو بشأن الكيفية الدقيقة لإنهاء الحرب مع إيران، كما أوضح

أن ترامب اختار منح المفاوضات فرصة، خلافًا لمواقف بعض الأطراف داخل الحكومة الإسرائيلية.

وهنا يتجاوز خطاب فانس مجرد التعبير عن اختلاف في التكتيك، ليشير إلى تباين في تقدير الوسيلة الأنسب لتحقيق الهدف الأمريكي، فبينما قد ترى بعض الأطراف الإسرائيلية أن استمرار الضغط العسكري هو الطريق الأكثر ملاءمة، يقدم فانس التفاوض بوصفه خيارًا استراتيجيًا يمكن أن يخدم المصلحة الأمريكية، دون أن يعني التخلي عن أدوات الضغط.

وعليه، يمكن القول إن خطاب فانس تجاه إسرائيل يتحرك ضمن معادلة مزدوجة: "استمرار الالتزام الأمني والسياسي من جهة، وإعادة تأكيد استقلال القرار الأمريكي من جهة أخرى".

هذه المعادلة لا تشير في حد ذاتها إلى فك الارتباط، لكنها تكشف عن محاولة لإعادة تعريف الشراكة بحيث تصبح أكثر ارتباطًا بتقدير واشنطن لمصالحها الاستراتيجية، ولا سيما عندما تتعارض بعض الخيارات الإسرائيلية مع أهداف الإدارة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران أو تحقيق تسوية إقليمية أوسع.

ويكتسب هذا الاستنتاج أهميته عند الانتقال إلى خطاب فانس تجاه إيران؛ إذ إن إعادة تعريف حدود العلاقة مع إسرائيل تبدو مرتبطة بصورة مباشرة بإعادة تعريف كيفية إدارة المواجهة مع إيران، فكلما ازدادت أهمية التفاوض والضغط المنضبط والحفاظ على أمن الملاحة والطاقة، ازدادت الحاجة الأمريكية إلى امتلاك هامش أوسع في التعامل مع الخيارات الإسرائيلية، وهو ما يقود إلى المحور الثاني المتعلق بإدارة التصعيد وإعادة تثبيت شروط المواجهة مع إيران.

المحور الثاني: خطاب فانس تجاه إيران: إدارة التصعيد أم إعادة تثبيت شروط المواجهة؟

إذا كان خطاب فانس تجاه إسرائيل يكشف عن محاولة لإعادة تعريف حدود الشراكة، فإن خطابه تجاه إيران يكشف عن معادلة أكثر تعقيدًا تقوم على الجمع بين الردع والضغط والتفاوض، ولا يظهر هذا الجمع بوصفه تناقضًا في الموقف الأمريكي بقدر ما يعكس محاولة لإدارة الصراع ضمن حدود

تتيح لواشنطن تحقيق أهدافها دون الانزلاق إلى حرب مفتوحة طويلة الأمد، ومن ثم فإن السؤال الأساسي لا يتمثل في ما إذا كان فانس يدعو إلى الحرب أو السلام، وإنما في طبيعة الوظيفة التي يؤديها التفاوض داخل استراتيجية تجمع بين الضغط العسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

وتكشف تصريحات فانس في هذا السياق عن أن التفاوض لم يُطرح باعتباره بديلًا مطلقًا عن الضغط، وإنما باعتباره أحد الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق نتائج محددة. ففي نهاية حزيران-يونيو، أكد أن المسار التفاوضي مع إيران ينبغي أن يستمر وفق التزامات يمكن التحقق منها، وربط إزالة البرنامج النووي الإيراني بعمليات تفتيش مستمرة، كما أوضح أن الإدارة الأمريكية أمام خيارين:

إما التوصل إلى اتفاق طويل الأمد مع إيران مشروط بتغيير سلوكها، وإما تثبيت المكاسب التي تحققت.

وتشير هذه الصياغة إلى أن التفاوض في خطاب فانس لا يقوم على مبدأ التنازل المتبادل غير المشروط، وإنما على "التفاوض من موقع القوة"، فالولايات المتحدة تدخل المفاوضات وهي تحتفظ بخيار تثبيت المكاسب التي ترى أنها حققتها، وتربط أي مزايا اقتصادية أو رفع للعقوبات بمدى التزام إيران بالشروط المتفق عليها. وكان فانس قد أكد في وقت سابق أن حصول الإيرانيين على مزايا اقتصادية يتوقف على الامتثال الكامل للاتفاق وتغيير السلوك، كما أشار إلى إمكانية إعادة فرض العقوبات في حال عدم الالتزام.

وبذلك يصبح التفاوض جزءًا من آلية الضغط، وليس خروجًا منها. فالمفاوضات لا تعني، وفق هذا التصور، رفع القيود عن إيران بصورة تلقائية، وإنما توفير مسار يسمح بتحويل التنازلات الإيرانية المحتملة إلى مكاسب اقتصادية وسياسية مشروطة. وهذا ما يفسر إصرار فانس على قابلية الالتزامات للتحقق وعلى استمرار عمليات التفتيش، بما يجعل الاتفاق المقترح قائمًا على آليات رقابة لا على الثقة السياسية وحدها.

وفي المقابل، لم يتخل خطاب فانس عن التهديد باستخدام القوة. فقد أكد أن الولايات المتحدة تملك أوراق ضغط اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية واسعة، كما أشار إلى أن عدم تغيير إيران لسلوكها

سيبقي الخيارات الأمريكية مفتوحة. وفي مطلع تموز/يوليو، أوضح أن الولايات المتحدة سترد إذا هاجمت إيران السفن، وأن نجاح المفاوضات ينبغي أن يؤدي إلى تخلي إيران نهائيًا عن أي طموح لامتلاك سلاح نووي، بينما أكد أن لدى واشنطن خيارات عديدة إذا لم تؤد المفاوضات إلى حل دبلوماسي ناجح.

وتكشف هذه المواقف أن فانس لا يقدم الدبلوماسية بوصفها نقيضًا للقوة، وإنما بوصفها أداة تعمل في ظل وجود القوة. وهذا يفسر استخدامه المتكرر لفكرة أن الولايات المتحدة في موقع قوي بغض النظر عن نتيجة المفاوضات، وأنها تمتلك خيارات بديلة في حال فشل المسار الدبلوماسي. وبذلك تصبح المفاوضات جزءًا من استراتيجية أوسع لإدارة الصراع، وليس تحولًا كاملًا من سياسة الردع إلى سياسة المصالحة.

إلا أن التطور الأهم في خطاب فانس ظهر في منتصف تموز-يوليو، عندما بدأ يربط التعامل مع إيران بصورة مباشرة بمشكلة مضيق هرمز وأمن الطاقة العالمي، فقد وصف التهديد غير المتكافئ الذي تمثله إيران في المضيق بأنه يجعل الصراع غير قابل للحل بالقوة وحدها، وشدد على ضرورة الاستعداد للحوار، كما أعلن أن الأولوية الاستراتيجية الأمريكية تتمثل في إبقاء المضيق مفتوحًا وضمان التدفق الحر لإمدادات النفط والغاز العالمية.

وتكتسب هذه النقلة أهمية خاصة لأنها توسع تعريف المصلحة الأمريكية في الصراع، فالمسألة لم تعد محصورة في البرنامج النووي الإيراني أو قدراتها العسكرية، وإنما أصبحت مرتبطة كذلك بحرية الملاحة وأمن الطاقة واستقرار الأسواق العالمية. ومن ثم فإن استمرار الحرب قد ينتج تكاليف لا تتعلق بالجانب العسكري وحده، وإنما تمتد إلى الاقتصاد العالمي ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

وهنا يمكن تفسير تشديد فانس على الدبلوماسية باعتباره محاولة لإدارة مصدر من مصادر التصعيد التي لا يمكن حسمها عسكريًا بصورة نهائية، فالقصف يمكن أن يدمر منشآت أو قدرات عسكرية، لكنه لا يضمن بالضرورة استمرار الملاحة الآمنة في مضيق هرمز، ولذلك فإن الوصول إلى ترتيبات تضمن حرية المرور يصبح هدفًا استراتيجيًا قائمًا بذاته.

وفي هذا الإطار، يكتسب تصريح فانس بأن "عهد التدخلات العسكرية وإرسال آلاف الجنود لتغيير الأنظمة انتهى" أهمية خاصة، إذ إنه يحدد سقفًا واضحًا لاستخدام القوة الأمريكية، فالقوة تظل متاحة للردع والضغط وتدمير القدرات التي تعتبرها واشنطن تهديدًا، لكنها لا يفترض أن تتحول إلى مشروع عسكري مفتوح لإعادة بناء النظام السياسي الإيراني.

وبذلك يمكن التمييز بين مستويين في خطاب فانس:

«القوة بوصفها أداة للردع وفرض الشروط، والحرب الشاملة بوصفها خيارًا لا ترغب الولايات المتحدة في تحمله»

وهذا التمييز مهم لفهم ما يمكن وصفه بإدارة التصعيد، فالهدف ليس إزالة أدوات القوة من العلاقة مع إيران، وإنما استخدامها ضمن حدود تمنع تحول الصراع إلى التزام عسكري طويل الأمد.

وتؤكد تصريحات فانس اللاحقة هذا الاتجاه. ففي الثامن من آب-أغسطس، تحدث عن العمل على وضع خطة لعبور آمن للسفن في مضيق هرمز، وربطها بالتزام إيران بعدم إطلاق النار، كما أشار إلى أن إيران أبلغت واشنطن بأنها لن تفرض رسوم عبور في المضيق، مع إبداء الحذر بشأن ما سيحدث فعليًا على الأرض، وفي السياق ذاته، أكد أن الولايات المتحدة تستخدم أدوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية للوصول إلى أفضل نتيجة للشعب الأمريكي.

وتكشف هذه التصريحات عن استمرار المنطق ذاته: الدبلوماسية لا تلغي الردع، والردع لا يعني بالضرورة الحرب، فواشنطن تسعى إلى تحويل النتائج العسكرية والضغوط الاقتصادية إلى ترتيبات سياسية قابلة للاستمرار، خصوصًا فيما يتعلق بالملاحة والبرنامج النووي والسلوك الإقليمي الإيراني.

ومن اللافت كذلك أن خطاب فانس يتعامل مع المفاوضات باعتبارها عملية قابلة للاستمرار والتدرج، وليس باعتبارها حدثًا منفردًا. فقد تحدث عن مفاوضات فنية، وعن آليات للتفتيش والتحقق، وعن استمرار المحادثات، وربط أي تقدم بمقدار التزام إيران، ويعني ذلك أن الاتفاق، وفق هذا

التصور، ليس مجرد تسوية سياسية عامة، وإنما منظومة من الالتزامات والآليات الرقابية التي تسمح للولايات المتحدة بقياس السلوك الإيراني وربط المزايا الاقتصادية بالتنفيذ.

وعليه، فإن خطاب فانس تجاه إيران لا يدعم بصورة كافية وصف السياسة الأمريكية بأنها انتقلت إلى "التهدئة" بالمعنى التقليدي، لأن عناصر الردع والضغط والتهديد بالقوة ما تزال حاضرة بوضوح. لكنه في الوقت نفسه لا يدعم فرضية العودة إلى الحرب المفتوحة، لأن فانس يضع حدودًا لاستخدام القوة ويعطي التفاوض وأمن الملاحة والتسويات المرحلية مساحة متزايدة داخل الاستراتيجية الأمريكية.

ومن ثم يمكن وصف الاتجاه الأبرز في خطاب فانس بأنه "إدارة للتصعيد من موقع القوة" فالولايات المتحدة لا تتراجع عن أهدافها الأساسية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وقدرات إيران العسكرية وسلوكها الإقليمي، لكنها تحاول الوصول إلى هذه الأهداف باستخدام مزيج من الأدوات، مع إعطاء الدبلوماسية دورًا أكبر عندما تصبح القوة العسكرية عاجزة عن توفير نتيجة مستقرة أو عندما ترتفع كلفة استمرار المواجهة.

ثالثًا: العلاقة بين الخطابين تجاه إيران وإسرائيل

تكشف المقارنة بين المحورين أن خطاب فانس تجاه إسرائيل وخطابه تجاه إيران ليسا مسارين منفصلين، وإنما يرتبطان بإعادة تعريف أوسع لمفهوم المصلحة الأمريكية، ففي الحالة الإسرائيلية، يظهر التأكيد على أن الشراكة لا تعني التطابق الكامل بين المصالح، وفي الحالة الإيرانية يظهر التأكيد على أن تحقيق الأهداف الأمريكية لا يتطلب بالضرورة استمرار الحرب المفتوحة.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم دعوة فانس إلى تحرك القادة الأمريكيين انطلاقًا من المصلحة الأمريكية، في مقابل تأكيده استمرار الالتزام بأمن إسرائيل، باعتبارها محاولة لتوسيع هامش الاستقلال في صناعة القرار الأمريكي. وفي الوقت نفسه، فإن الإصرار على استمرار الضغط على إيران مع فتح مسار تفاوضي يشير إلى محاولة للحفاظ على المكاسب التي تحققت عسكريًا وسياسيًا وتحويلها إلى شروط تفاوضية.

وبذلك لا يبدو أن خطاب فانس يتجه نحو استبدال التحالف مع إسرائيل بعلاقة جديدة مع إيران، ولا نحو التخلي عن سياسة الضغط على إيران لصالح تسوية غير مشروطة. وإنما تظهر محاولة لإدارة العلاقة مع الطرفين وفق أولويات أمريكية أكثر مباشرة: دعم إسرائيل عندما يتعلق الأمر بأمنها، مع الاعتراض على بعض خياراتها عندما تتعارض مع تقدير واشنطن، وممارسة الضغط على إيران مع إبقاء التفاوض مفتوحًا عندما يمكن أن يحقق أهدافًا أمريكية بتكلفة أقل.

وهذا يعيدنا إلى السؤال المركزي للدراسة: هل يمثل هذا الاتجاه تحولًا في الاستراتيجية الأمريكية أم مجرد إعادة تموضع داخل الاستراتيجية القائمة؟

رابعًا: من التحول الاستراتيجي إلى إعادة التموضع

لا تكفي تصريحات فانس وحدها لإثبات حدوث تحول جذري في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؛ إذ إن التحول الاستراتيجي يفترض تغيرًا أكثر استقرارًا في الأهداف، والأدوات، وأنماط توزيع الموارد، والعلاقات مع الحلفاء والخصوم. أما المادة التي تكشفها تصريحات فانس فتشير بصورة أوضح إلى إعادة ترتيب في الأولويات والأدوات.

ففي التعامل مع إسرائيل، لم يختفِ الالتزام الأمريكي بأمنها، وإنما ظهر تأكيد أكبر على استقلال القرار الأمريكي وعدم مساواة المصالح الأمريكية بالمصالح الإسرائيلية، وفي التعامل مع إيران، لم تختفِ سياسة الردع والضغط، وإنما توسع المجال الممنوح للتفاوض والدبلوماسية، مع الإبقاء على التهديد باستخدام القوة وإعادة فرض العقوبات. لذلك فإن الوصف الأكثر تحفظًا ودقة لهذه المرحلة هو "إعادة تموضع محسوبة داخل الاستراتيجية الأمريكية"، وليس تحولًا استراتيجيًا مكتمل الأركان.

ويبدو أن جوهر إعادة التموضع يتمثل في تقليل الفجوة بين الأهداف الأمريكية ووسائل تحقيقها، فإذا كان الهدف هو منع إيران من امتلاك السلاح النووي، وتأمين الملاحة والطاقة، والحفاظ على التفوق الأمريكي الإقليمي، فإن الحرب المفتوحة قد لا تكون الوسيلة الأكثر كفاءة لتحقيق هذه الأهداف، في حين يمكن للتفاوض المدعوم بالضغط أن يوفر بديلًا أقل تكلفة.

ومن ناحية أخرى، فإن إعادة تعريف حدود العلاقة مع إسرائيل لا تعني إضعاف التحالف بالضرورة، وإنما قد تهدف إلى ضمان ألا تتحول العلاقة مع الحليف إلى قيد على قدرة واشنطن في التفاوض مع الخصوم أو تحديد توقيت وشكل استخدام القوة.

الخلاصة

تكشف دراسة خطاب جيه دي فانس تجاه إيران وإسرائيل عن نمط من التحول في طريقة إدارة السياسة الأمريكية للصراع، أكثر مما تكشف عن انقلاب في أهدافها الاستراتيجية. فقد حافظ الخطاب على ثوابت أساسية تتمثل في حماية المصالح الأمريكية، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي، والحفاظ على أمن إسرائيل، والاحتفاظ بأدوات الضغط الاقتصادي والعسكري.

غير أن الجديد يتمثل في إعادة ترتيب العلاقة بين هذه الأدوات والأهداف. فالتفاوض أصبح جزءًا من استراتيجية الضغط، وليس بديلًا عنها، واستخدام القوة أصبح أداة للردع وفرض الشروط، وليس بالضرورة مقدمة لحرب طويلة أو لتغيير النظام الإيراني. وفي المقابل، استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل، لكن مع تأكيد متزايد على أن الشراكة لا تعني التطابق الكامل بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وتشير هذه المعطيات إلى أن خطاب فانس يعكس إعادة تعريف لحدود المصلحة الأمريكية داخل التحالف مع إسرائيل، وإعادة إدارة للمواجهة مع إيران من خلال الجمع بين الردع والدبلوماسية والضغط الاقتصادي، ومن ثم فإن وصف المرحلة بأنها فك ارتباط مع إسرائيل أو تهدئة مع إيران سيكون تبسيطًا لا تعكسه مجمل التصريحات.

أما على مستوى التوازنات الإقليمية والدولية، فإن هذا التموضع يمكن أن يؤدي إلى إعادة توزيع للأدوار، إذ تصبح الولايات المتحدة أقل استعدادًا لتحمل كلفة الحرب المفتوحة، وأكثر اهتمامًا بتحويل التفوق العسكري والاقتصادي إلى نتائج تفاوضية قابلة للاستمرار، مع الحفاظ على موقعها بوصفها الطرف القادر على إدارة العلاقة بين إسرائيل وإيران وبقية الأطراف الإقليمية.

وعليه، ترجح الدراسة أن خطاب فانس يمثل إعادة تموضع استراتيجية داخل الاستراتيجية الأمريكية أكثر من كونه قطيعة معها، فالتغيير الأساسي لا يكمن في التخلي عن أدوات القوة أو عن التحالف مع إسرائيل، وإنما في إعادة ضبط استخدامها بما يخدم تعريفًا أكثر مباشرة للمصلحة الأمريكية، ويظل الحكم على ما إذا كانت هذه إعادة التموضع ستتحول لاحقًا إلى تغيير استراتيجي أعمق مرتبطًا بمدى ترجمة هذا الخطاب إلى قرارات وسياسات أمريكية مستدامة، وليس بمجرد التصريحات الصادرة عن نائب الرئيس.

ترجح الدراسة أن خطاب فانس يمثل إعادة تموضع استراتيجية داخل الاستراتيجية الأمريكية أكثر من كونه قطيعة معها

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد
سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH